الأمم المتحدة

E/CN.3/2001/16

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
28 December 2000
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثانية والثلاثون

٦-٩ آذار/مارس ٢٠٠١

البند ٦ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة غير المصنفة حسب المجالات: تنسيق وضع مؤشرات التنمية في سياق متابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة

أنشطة وخطط الشعبة الإحصائية واللجنة الإحصائية بالأمم المتحدة لدعم المواءمة بين المؤشرات وترشيدها

تقرير الأمين العام

* E/CN.3/2001/1.

090201 080201 00-81667 (A)
0081667

موجز

أعدت هذه الورقة بناء على طلب اللجنة الإحصائية في دورتها الحادية والثلاثين[1]، وهي تشتمل على معلومات مستكملة بشأن المناقشة المتعلقة بالمؤشرات التي جرت في أثناء الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٠ التي انعقدت في تموز/يوليه ٢٠٠٠ وبشأن القرار الذي أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد ذلك (انظر المرفق الأول). ويقدم التقرير وصفا للأنشطة التي قامت بها الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة لدعم تنفيذ قرار المجلس. وتركز هذه الأنشطة من جملة أمور على وضع عملية متفق عليها لترشيد مختلف مجموعات مؤشرات المؤتمرات والمواءمة بينها، وتعزيز القدرة الوطنية على إنتاج مؤشرات ذات صلة من أجل اتخاذ القرار فيما يتعلق بالسياسة العامة. ونظرا لأن المجلس قد دعا اللجنة إلى تولي دور رائد والعمل بوصفها هيئة استشارية فنية بشأن المؤشرات وطلب تقريرا مرحليا بشأن هذا الموضوع في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٢، فإن هذا التقرير يشتمل على خطة عمل مقترحة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢. وترد نقاط المناقشة في الفقرة ١٨.

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٠، الملحق رقم ٤ (E/2000/24)، الفقرة ١.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - معلومات مستكملة عن التطورات الأخيرة بشأن مؤشرات المؤتمرات	١-٥	٤
ثانيا - الأنشطة الحالية التي تضطلع بها الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة لدعم المواءمة بين المؤشرات وترشيدها	٦-٩	٥
ثالثا - خطة العمل المقترحة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢	١٠-١٧	٦
رابعا - نقاط للمناقشة	١٨	٨

المرفقات

الأول - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠ المعنون ''المؤشرات الأساسية للتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة على كافة الصُعُد''	٩
الثاني - خطة العمل المقترحة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢	١٢

أولا –معلومات مستكملة عن التطورات الأخيرة بشأن مؤشرات المؤتمرات

١ – كرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي من جديد تأكيد، في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٠ المعقودة في تموز/يوليه ٢٠٠٠، اهتمامه بموضوع المؤشرات الإحصائية لمتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في فترة التسعينات (''مؤشرات المؤتمرات''). واتخذ المجلس بعد مناقشات مستفيضة، القرار ٢٧/٢٠٠٠ الذي يرد نصه في المرفق الأول من هذا التقرير. ويؤكد هذا القرار من جديد التوصيات الواردة في قرار سابق بشأن المؤشرات (قرار المجلس ٥٥/١٩٩٩ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩، الفرع ثانيا) ويتناول العديد من مواضيعه. فعلى سبيل المثال يدعو القرار مجتمع المانحين والمنظمات الدولية إلى تنسيق جهودهما لدعم بناء القدرات الإحصائية ويؤكد على الحاجة إلى الربط الشبكي فيما بين المنظمات الدولية للتقليل من عدد المؤشرات المشتركة وتخفيف العبء عن كاهل الدول الأعضاء. غير أن القرار الجديد يعكس اهتمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالإسراع في إحراز تقدم في هذا المجال عندما يحث الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة على أن تعجل بتعزيز الربط الشبكي بين المؤسسات الوطنية والدولية. وقد طلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ القرار ٢٧/٢٠٠٠ في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٢.

٢ – أوضحت المناقشات التي أفضت إلى اتخاذ القرار أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي مهتم بثلاثة عناصر هي: (أ) المتابعة المتكاملة والمنسقة لجميع المؤتمرات (ب) اتباع نهج متوازن في رصد الالتزامات المقدمة في المؤتمرات و (ج) الحاجة إلى مشاركة الدول الأعضاء بشكل كامل في المؤشرات وتمتعها بالملكية التامة لها.

٣ – وفيما يتعلق بموضوع التكامل والتنسيق دعا المجلس جميع اللجان الفنية إلى استعراض تقارير اللجان الفنية الأخرى وبرامج عملها المتعددة السنوات ودراسة الآثار الناشئة عن الأحداث الخاصة في السنوات المقبلة (انظر E/CN.3/2001/15 و E/CN.2001/L.5). ونظرا للحاجة إلى الإحصاءات والمؤشرات في جميع المجالات فقد اعتبرت أنها أداة تكاملية مهمة.

٤ – أما موضوع النهج المتوازن في رصد الالتزامات المقدمة في المؤتمرات فقد لاحظ المجلس الاقتصادي والاجتماعي التقدم المحرز في وضع مؤشرات أساسية في البلدان النامية. وشدّد في الوقت ذاته على الحاجة إلى الاستمرار في وضع المؤشرات عن سبل التنفيذ من أجل تقييم التقدم المحرز في أهداف المؤتمرات المتعلقة بإيجاد بيئة مؤاتية. وقد التزمت البلدان المتقدمة النمو بدعم جهود البلدان النامية في تحقيق أهداف المؤتمرات من ناحيتي الدعم التقني والمالي وبالعمل من أجل تحرير التجارة وتعزيز الاستقرار المالي وتحسين أوجه التعاون في وضع السياسات الاقتصادية الكلية.

٥ – ويستلزم عنصر الاهتمام الثالث المذكور في الفقرة ٢ أعلاه الحاجة إلى مشاركة الدول الأعضاء مشاركة تامة في جميع مراحل وضع المؤشرات. وتشمل هذه المراحل المرحلة المفاهيمية والمرحلة التعريفية إضافة إلى تقديم البيانات. وضمن هذا السياق ذاته يتجه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى اللجنة الإحصائية بوصفها الهيئة الاستشارية الفنية المختصة. وفي الفقرتين ٨ و ٩ من القرار ٢٧/٢٠٠٠ يشير المجلس إشارة واضحة إلى اللجنة (انظر المرفق الأول). ويتطلع المجلس إلى اللجنة لتتولى الريادة في مجال مؤشرات المؤتمرات. وتقترح الأمانة العامة أن تنظر اللجنة في تنفيذ ثلاث مهمات محددة لتوفير الريادة المطلوبة. فأولا يتعين أن تجري اللجنة تحليلا تقنيا متعمقا لمؤشرات المؤتمرات الحالية بما

في ذلك الخصائص الإحصائية وأثرها على البرامج الإحصائية الوطنية. وثانيا، أن تقدم توصية بشأن قائمة محدودة من المؤشرات الإنمائية، وثالثا، أن تضع آلية للاستعراض الإحصائي للمؤشرات التي ستقترح في المستقبل وأن توصي المجلس بها. ويشتمل الفرع ثالثا على اقتراحات مفصلة عن كيفية إجراء ذلك.

ثانيا – الأنشطة الحالية التي تضطلع بها الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة لدعم المواءمة بين المؤشرات وترشيدها

٦ - واصلت الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة عملها مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن تنفيذ إطار مؤشرات التقييم القطري المشترك. وتشمل مؤشرات التقييم القطري المشترك وعددها ٥٧ مؤشرا جميع القطاعات الإنمائية وتستخدمها في الوقت الحالي الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم من أجل بيان الحالات الإنمائية الدولية. ولتحقيق فهم أفضل لأثر متطلبات إطار مؤشرات التقييم القطري المشترك على النظم الإحصائية الوطنية، قام خبراء تابعون للشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة بزيارة لكل من الكاميرون وتركمانستان وفييت نام ولبنان لتقييم نوعية ومدى اكتمال إطار مؤشرات التقييم القطري المشترك في هذه البلدان. وتعمل الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة أيضا مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لإجراء تقييم عام لتجربتها في ٣٧ من البلدان التي استخدمت إطار مؤشرات التقييم القطري المشترك منذ وضعه في نيسان/أبريل ١٩٩٩. وسوف تقدم نتائج هذا التحليل إلى جلسة مشتركة للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي تعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ وسيتم إتاحتها للجنة الإحصائية كورقة معلومات أساسية.

٧ - ويمكن القول بشكل عام إن العمل المتعلق بإطار مؤشرات التقييم القطري المشترك في البلدان قد أدى إلى تحسين الحوار والشراكات بين المستخدمين الوطنيين ومقدمي المعلومات الإنمائية والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. ولا تزال البيانات غير متوافرة فيما يتعلق بكثير من المؤشرات أو عفى عليها الزمن. وتعمل الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة في هذا السياق من أجل توثيق الممارسات الجيدة عندما تكون حالة الفجوة في البيانات قد أدت إلى بذل جهود من جديد من قبل الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة لتعزيز القدرة الإحصائية في البلدان.

٨ - ويقدم موقع مؤشر الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة على الشبكة معلومات عن البيانات المتعلقة بالمؤشرات التي قامت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بنشرها في سياق المتابعة للمؤتمرات. ويحتوي الموقع على الشبكة على المعلومات التالية عن كل مؤشر: التعريف والمؤتمر ذو الصلة وجمع البيانات وآليات النشر. وفي الدورة الرابعة والثلاثين للجنة الفرعية المعنية بالأنشطة الإحصائية والتابعة للجنة التنسيق الإدارية قدمت الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة إلى شركائها في منظمة الأمم المتحدة شكلا مبسطا أعيد تصميمه يختص بالموقع على الشبكة. ويستند الموقع على الشبكة حاليا إلى قاعدة بيانات ذات صلة بالموضوع ويمكن البحث فيها بشكل تام. وتم تكييف المعلومات ذات الصلة بالمنظمات الأربع الأولى المشتركة (الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية) لتتلاءم مع الشكل الجديد وتم تنظيم شبكة من الخبراء الفنيين في جميع مؤسسات الأمم المتحدة.

٩ - وإدراكا للأهمية الكبيرة التي تحظى بها النظم الإحصائية الوطنية القوية (انظر أيضا E/CN.3/2000/24، المرفق) التي أعدتها الندوة التي تعرف باسم الشراكة في

الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين، واصلت الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة دعمها للبلدان والمناطق في بناء قدراتها الإحصائية. وهنالك ثلاث أدوات رئيسية تستخدمها الشعبة لتحقيق هذا الهدف. إذ تواصل الشعبة شراكتها الطويلة الأمد مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في تحسين الإحصاءات السكانية ولا سيما في مجال التعدادات التي تجرى كل عشر سنوات وفي التسجيلات المدنية والإحصاءات الحيوية. وبالرغم من الصعوبات المالية يواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان التزامه في هذه المجالات. والطريقة الثانية هي البرنامج العادي الذي تنفذه الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة من أجل التعاون التقني. إذ يوفر ذلك خدمات مستشار أقاليمي واحد في مجال الحسابات القومية وآخر في مجال المعلوماتية. وتشمل حلقات العمل التدريبية التي أجريت في فترة السنتين هذه مجالات مثل الإحصاءات التجارية (منطقة أمريكا اللاتينية وبلدان الجنوب الأفريقي) والحسابات القومية (أفريقيا وغربي آسيا) ونشر وتسويق الإحصاءات إضافة إلى تشغيل المنظمات الإحصائية (رابطة الدول المستقلة) والتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية (أمريكا اللاتينية) والتصنيف (أفريقيا) وإحصاءات الإعاقة (أفريقيا) وإحصاءات السكان والإسكان (على نطاق العالم). وتتمثل الأداة الثالثة في حسابات الأمم المتحدة الإنمائية. وتنفذ الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة عمليتين في الوقت الحالي إحداهما مع بلدان الجماعة الكاريبية والأخرى مع بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وتمت الموافقة في الآونة الأخيرة على البرنامج الثالث بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

ثالثا – خطة العمل المقترحة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢

١٠ - يُقترح أن تواصل الشُعبة الإحصائية بالأمم المتحدة أنشطتها على النحو المبين في الفرع ثانيا أعلاه. وفضلا عن ذلك ومن أجل تنفيذ الطلب المحدد الذي قدمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتمثل في تقديم تقرير عن المؤشرات في عام ٢٠٠٢ وضعت الشُعبة الإحصائية بالأمم المتحدة خطة عمل لإعداد هذا التقرير يرد بيانها في المرفق ٢.

١١ - وتتطلب الأنشطة المطلوبة من اللجنة الإحصائية في الفقرة ٥ أعلاه قدرا كبيرا من العمل التقني. والشُعبة الإحصائية ملتزمة بالطبع بالقيام بمسؤوليتها بوصفها أمينة للجنة. إلا أنه نظرا لأن أحد الاهتمامات الرئيسية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي هو ملكية البلد للمؤشرات فإن من الضروري إدماج المعارف التقنية والخبرة الفنية للمؤسسات الإحصائية الوطنية في عملية إعداد التقرير المقرر تقديمه للمجلس عام ٢٠٠٢. ولذلك يُقترح أن توافق اللجنة على تكوين فريق استشاري من أصدقاء الرئيس يُعنى بالمؤشرات. وستكون هذه الشبكة من الخبراء الوطنيين ملتزمة بتوفير تغذية مرتدة بشأن المواد التقنية المقدمة من الشُعبة الإحصائية بالأمم المتحدة في أثناء عام ٢٠٠١ وبالاجتماع مرة واحدة لاستعراض واستكمال الوثيقة التي سيتم تقديمها إلى اللجنة في دورتها لعام ٢٠٠٢. ونظرا لأن القائمة الدولية للمؤشرات تغطي مجمل الأنشطة الإنسانية فإن من المعلوم أنه لا يتوقع من فريق واحد من الخبراء الإلمام بجميع المجالات. ولذلك فإنه يوصي بأن يعمل أصدقاء الرئيس كفريق يتولى المسؤولية ليس فقط بالضرورة عن العمل كخبراء تقنيين هم أنفسهم ولكن أيضا البحث عن الخبراء الملائمين.

١٢ - ومن أجل إجراء التقييم التقني لمؤشرات المؤتمرات ويُقترح تقديم وصف للخصائص الإحصائية للمؤشرات في شكل مصفوفة. وكخطوة أولى سوف تقدم الشُعبة الإحصائية بالأمم المتحدة إلى اللجنة الإحصائية قائمة بمؤشرات المؤتمرات كوثيقة معلومات أساسية. وسيتم تجميع هذه القائمة بالتعاون مع الأمانات المعنية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وسوف تشمل

جميع المؤشرات التي ذُكرت صراحة في وثائق المؤتمرات أو التي تم تحديدها بعد ذلك من قِبَل الأمانات بوصفها مؤشرات ذات صلة بالموضوع لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف المؤتمرات المعنية. ومن المتوقع أن تشتمل هذه القائمة على المئات من مؤشرات المؤتمرات.

١٣ - وسوف يتضمن البُعد الثاني من المصفوفة من الوصف التقني لمؤشرات المؤتمرات الخصائص التقنية المهمة لكل مؤشر من مؤشرات المؤتمرات. ويحتوي الاقتراح الأولي الذي يُطلب بشأنه رأي اللجنة الإحصائية على العناصر التالية:

(أ) العلاقة بالمؤتمر؛

(ب) الاهتمام المتعلق بالسياسية العامة (إمكانية التفويض)؛

(ج) التعريف (يشمل الدورية المطلوبة)؛

(د) خصائص جمع البيانات الوطنية (ويشمل المنهجيات المستخدمة والتكلفة والنوعية والتوقيت)؛

(هـ) الموافقة من قِبَل هيئة حكومية دولية؛

(و) الاستمرار في جمع البيانات الدولية (إذا وجد)؛

(ز) مدى توافر البيانات الحديثة؛

(ح) إمكانية التطبيق على نطاق العالم؛

(ط) الإشارة إلى معلومات إضافية (منشورات أو صفحة استقبال).

١٤ - وإذا وافقت اللجنة الإحصائية على هذا الشكل، سيُطلب من مختلف وكالات الأمم المتحدة في غضون الشهور المقبلة تقديم مدخلاتها التقنية. ويُتوقع أن تكون المعلومات المتاحة بموقع مؤشرات الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة على الشبكة مفيدة في هذا السياق. وستسعى الشعبة إلى موافاة الفريق الاستشاري لأصدقاء الرئيس المعني بالمؤشرات بمصفوفة مجهزة بأكبر قدر ممكن من المعلومات بحلول شهر حزيران/يونيه ٢٠٠١. وبعد ذلك سيُدعى الفريق الاستشاري إلى إبداء تعليقاته بشأن صحة توصيف المؤشرات وتقديم مساعدته في إكمال المصفوفة إذا دعت الحاجة. وبما أن قائمة المؤشرات ستتضمن عناصر من جميع قطاعات التنمية (الاقتصاد والبيئة والقطاع الاجتماعي والديمغرافي) فقد يكون من المفيد في هذا السياق أن يتفق أعضاء الفريق الاستشاري على أحد أساليب تقسيم العمل. وسيتولى فريق الخبراء، في اجتماع يُزمع عقده في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وضع المصفوفة في صيغتها النهائية، وسوف تقوم الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة لاحقا بإعداد وثيقة دورة اللجنة الإحصائية في عام ٢٠٠٢ استنادا إليها. وبعد إقرار اللجنة للوصف التقني لمؤشرات المؤتمرات رسميا، سيتم تقديمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٢.

١٥ - وفيما يتعلق بالتوصية بقائمة محدودة من المؤشرات، فإن اللجنة الإحصائية أمامها فيما يبدو اختيارات ثلاثة أساسا: وهي الاختيار ١: إذا رأت اللجنة أنها غير قادرة على تقديم أي توصية فيما يتعلق بقائمة محددة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عندئذ تستطيع أن تحصر دورها في نقل التقييم التقني لمجموع مؤشرات المؤتمرات، وهو تقييم سيتضمن بعض مؤشرات أوجه القوة والضعف النسبية التي تتسم بها مختلف المؤشرات. وهذا الاختيار سيجنب اللجنة عملية الاختيار الصعب، إلا أنه قد لا يُرضي المجلس، خاصة وأنه يساوره قلق إزاء زيادة العبء على البلدان. الاختيار ٢: يمكن للجنة، بدلا من تحديد مجموعة أساسية جديدة، اختيار مجموعة قائمة واستعراضها استعراضا نقديا والاستفادة منها. ومن بين العناصر المرشحة لمثل هذا النهج مجموعة الحد الأدنى

للبيانات الاجتماعية الوطنية أو إطار مؤشرات التقييم القطري المشترك أو القائمة الأساسية لمؤشرات التنمية المستدامة الثمانية والخمسين التي أعدتها لجنة التنمية المستدامة. ويتسم إطار مؤشرات التقييم القطري المشترك بكونه الأوسع من نوعه من حيث المؤشرات الخاصة بالمؤتمرات، ولكنه يفتقر لمشروعية المشاركة القطرية المبكرة. وتتمثل الميزة العامة للاستفادة من القائمة الموجودة في إدماج العمل الهام السابق في الجهد المبذول وتقليص المخاطرة بوجود التناقض بين القوائم الموجودة وقائمة جديدة تقدمها اللجنة الإحصائية. الاختيار ٣: يمكن للجنة الإحصائية أن تضع قائمة محدودة ذاتية وأن وتوصي بها.

١٦ - ولمعالجة مسألة إعداد قائمة محدودة من المؤشرات ستكون ثمة حاجة لإيجاد مجموعة من المعايير لاختيار المؤشرات الموصى بها. وفيما يلي مجموعة من المعايير التي يُقترح على اللجنة الإحصائية النظر فيها: (أ) قدرة المؤشرات على قياس الأهداف الرئيسية للمؤتمرات والاستجابة للتغيرات بسرعة؛ (ب) فعالية التكلفة، بما في ذلك الهياكل الأساسية اللازمة للتصنيف المنتظم؛ (ج) مدى توافر البيانات اللازمة لعدد كاف من البلدان؛ (د) درجة استقلالية المؤشرات ضمن المجموعة المحدودة. وبناء على مناقشات اللجنة في دورتها لعام ٢٠٠١، يُقترح أن تعمل الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة بصورة وثيقة مع الفريق الاستشاري لأصدقاء الرئيس المعني بالمؤشرات لصياغة توصية محددة تعتمدها اللجنة في دورتها لعام ٢٠٠٢.

١٧ - وأخيرا، يُحتمل أن تنشأ قضايا إنمائية جديدة ويتم الاتفاق لاحقا على بعض الأهداف الدولية، وستكون ثمة حاجة لاتخاذ تدابير لإحراز التقدم اللازم. ويتعين على اللجنة الإحصائية أن تحدد إلى أي مدى تود أن تأخذ بزمام المبادرة، عن طريق اقتراح آلية على المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإجراء استعراض إحصائي للمؤشرات التي ستقترح في المستقبل. ويمكن أن يمثل شكل التقييم التقني للمؤشرات المستخدمة حاليا التي نوقشت آنفا (الفقرتان ١٢ و ١٣) أن يوفر نموذجا لتلك الآلية. وتستطيع لجنة التطوع إجراء استعراض متواصل للمؤشرات في دورتها المقبلة وذلك عن طريق إضافة المؤشرات الجديدة المقترحة إلى مصفوفة التقييم التي وردت مناقشتها أعلاه.

رابعا - نقاط للمناقشة

١٨ - قد ترغب اللجنة في تناول النقاط التالية:

(أ) هل توافق اللجنة على تفسير الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة فيما يتعلق بالعمل الذي يتوقع المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تقوم به اللجنة؟

(ب) هل توافق اللجنة على برنامج العمل المقترح للشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة دعما لتنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهل توافق اللجنة، بوجه خاص، على تشكيل ''فريق استشاري لأصدقاء الرئيس'' يتولى تعيينه رئيس اللجنة الإحصائية ويكون منوطا به المصادقة تقنيا على مؤشرات المؤتمرات وإعداد توصيات بشأن القائمة المحدودة للمؤشرات وتقديم مقترحات لوضع آلية للاستعراض الإحصائي للمؤشرات التي ستوضع في المستقبل؟ ويُتوقع من الفريق أن يقدم نتائج عمله إلى الدورة المقبلة للجنة الإحصائية بغرض الموافقة عليها.

المرفق الأول

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠ المعنون "المؤشرات الأساسية للتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة على كافة الصُعُد"

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى مقرره ٢٩٠/١٩٩٨ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨ بشأن المؤشرات الأساسية للتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما وإلى الجزء الثاني من قراره ٥٥/١٩٩٩ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة،

١ - **يحيط علما** بالتقرير المرحلي للأمين العام عن المؤشرات الأساسية للتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة على كافة الصُعُد[(١)]؛

٢ - **يعيد تأكيد** الدور الهام الذي تضطلع به اللجان الفنية في المتابعة المتكاملة والمنسقة وفي تقييم تنفيذ نتائج أعمال المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة؛

٣ - **يعيد أيضا تأكيد** التوصيات الواردة في الجزء الثاني من قراره ٥٥/١٩٩٩ وأهمية الجهود الوطنية الرامية إلى بناء القدرات الإحصائية في جميع البلدان، وذلك بعدة طرق من بينها التدريب في المجال الإحصائي، كما يعيد تأكيد أهمية تقديم الدعم الدولي الفعال في هذا السياق للبلدان النامية؛

٤ - **يحث** البلدان، وبرامج وصناديق الأمم المتحدة، والأمانة العامة، ووكالات التمويل الثنائي، ومؤسسات بريتون وودز، ووكالات التمويل الإقليمية على العمل معا بشكل وثيق لتنفيذ هذه التوصيات ولتعبئة الموارد اللازمة وتنسيق جهودها لدعم بناء القدرات الإحصائية الوطنية في البلدان النامية، لا سيما في أقلها نموا؛

---

(١) E/2000/60.

٥ - **يشدد** على أن المؤشرات التي تستخدمها الأمانة العامة للأمم المتحدة في سياق التنفيذ والمتابعة المنسقين والمتكاملين للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ينبغي وضعها بمشاركة كاملة من جميع البلدان وأن تصادق عليها الهيئات الحكومية الدولية المختصة؛

٦ - **يدعو** صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، واللجان الفنية والإقليمية، والوكالات المتخصصة إلى أن تبقي قيد الاستعراض الطائفة الكاملة من المؤشرات المستخدمة في تقاريرها وشبكات معلوماتها على أن تشارك الدول الأعضاء في ذلك ويكون لها حرية التصرف بصورة تامة تجنبا للازدواجية، ولكفالة شفافية تلك المؤشرات واتساقها وموثوقيتها؛

٧ - **يطلب** إلى المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن تقوم على وجه السرعة، بدعم من الشعبة الإحصائية بالأمانة العامة، باستعراض أُطر مؤشرات التقييم القطري المشترك وأن تقدم تقارير عنها للمجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠١؛

٨ - **يدعو** اللجنة الإحصائية لأن تعمل بوصفها مركز التنسيق الحكومي الدولي لاستعراض المؤشرات التي تستخدمها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة على كافة الصُعُد، ولاستعراض المنهجيات المستعملة في وضعها، بما في ذلك عند وضعها في سياق التقييم القطري المشترك، وأن تتقدم بتوصيات بغية تيسير نظر المجلس فيها مستقبلا؛

٩ - **يكرر** دعوته للجنة الإحصائية إلى القيام، بمساعدة من الشُعبة الإحصائية، وفي ظل التعاون الوثيق مع الهيئات الأخرى المختصة في منظومة الأمم المتحدة بما فيها لجنة التنسيق الإدارية، وعند الاقتضاء، منظمات دولية أخرى، باستعراض الأعمال التي يجري القيام بها في مجالي تنسيق وترشيد المؤشرات الأساسية في إطار متابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بغية تيسير النظر فيها من قبل المجلس في المستقبل، على أن تؤخذ في الاعتبار التام القرارات التي اتخذت في لجان فنية وإقليمية أخرى، والقيام، في إطار تلك العملية، بتعيين عدد محدد من المؤشرات المشتركة من بين المؤشرات المقبولة والمستخدمة على نطاق واسع حاليا من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بغية تخفيف عبء تقديم البيانات عن كاهل الدول الأعضاء، على أن تؤخذ في الاعتبار الأعمال التي جرى القيام بها حتى الآن في هذا المجال؛

١٠ - **يؤكد الحاجة** إلى وضع المزيد من المؤشرات بشأن وسائل التنفيذ لتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف المؤتمرات بإيجاد بيئة مؤاتية للتنمية؛

١١ - **يحث** الأمانة العامة، وبخاصة الشعبة الإحصائية، أن تعجل، بدعم من اللجنة الفرعية المعنية بالأنشطة الإحصائية والتابعة للجنة التنسيق الإدارية، بتعزيز الربط الشبكي بين المؤسسات الوطنية والدولية في مجال الإحصاءات وفي مجال وضع وتطبيق مؤشرات متفق عليها في الهيئات الحكومية الدولية المختصة تتعلق بمتابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في سياق دورها كمركز تنسيق في منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد، وكذلك لتيسير تبادل المعلومات والبيانات المتقدمة ذات الصلة بين منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء؛

١٢ - **يطلب** إلى الأمين العام إعداد تقرير مرحلي عن تنفيذ الجزء الثاني من القرار ١٩٩٩/٥٥، وعن تنفيذ هذا القرار، لينظر فيه المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٢.

المرفق الثاني

خطة العمل المقترحة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ - كانون الثاني/يناير ٢٠٠١

ستعمل الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، بتعاون وثيق مع الأمانات المسؤولة عن متابعة تنفيذ نتائج المؤتمرات، على جمع ''قائمة طويلة'' بمؤشرات التنمية المستخدمة في سياق متابعة نتائج المؤتمرات. وستقدم هذه القائمة إلى اللجنة الإحصائية في دورتها لعام ٢٠٠١ بوصفها وثيقة معلومات أساسية.

آذار/مارس ٢٠٠١

تقوم اللجنة الإحصائية بإقرار خطة العمل؛ وتشكيل ''فريق استشاري لأصدقاء الرئيس'' (وتقديم إحاطة قصيرة لأعضاء الفريق المحتملين خلال دورة اللجنة إذا أمكن)؛ وإجراء مناقشة حول اختيار مشرف على أفرقة أصدقاء الرئيس؛ اقتراح: يعمل فرادى الأصدقاء كمراكز اتصال بالنسبة لقطاعات محددة (كالمؤشرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والديمغرافية والمؤسسية).

تقوم الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة بطلب معلومات/وصف تقني بشأن جميع المؤشرات من مختلف أمانات مؤتمرات الأمم المتحدة.

نيسان/أبريل ٢٠٠١

تقديم إحاطة غير رسمية لأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التقدم المحرز والمقررات التي اتخذها اللجنة الإحصائية في دورتها لعام ٢٠٠١.

حزيران/يونيه ٢٠٠١

تقوم الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة بتعميم مشروع أولي للمصفوفة على أصدقاء الرئيس، يتضمن قائمة طويلة من المؤشرات والتقييم التقني لها. وسيقوم أصدقاء الرئيس باستعراض المصفوفة مع أخصائيي قطاعهم، وتزويد الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة بتعليقاتهم بحلول آب/أغسطس ٢٠٠١.

أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

عُقد اجتماع فريق خبراء أصدقاء الرئيس (وغيرهم من أخصائيي القطاعات ذوي الصلة) لمدة ثلاثة أيام في نيويورك. وتتمثل الأهداف في: (أ) وضع المصفوفة في صيغتها

النهائية؛ و (ب) إعداد توصية موجهة من اللجنة الإحصائية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بالقائمة المحدودة للمؤشرات، و (ج) اقتراح آلية لاستعراض المؤشرات التي ستقترح في المستقبل.

تجتمع في فيينا اللجنة الفرعية المعنية بالأنشطة الإحصائية والتابعة للجنة التنسيق الإدارية؛ ويتم إطلاعها على نتائج اجتماع فريق الخبراء.

تقديم إحاطة غير رسمية لأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التقدم الذي أحرزه اجتماع فريق الخبراء وما اتخذه من قرارات.

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

تُعد الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة وثيقة دورة اللجنة الإحصائية لعام ٢٠٠٢ بناء على مناقشات اجتماع فريق الخبراء واللجنة الفرعية المعنية بالأنشطة الإحصائية والتابعة للجنة التنسيق الإدارية.

كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير ٢٠٠٢

تقوم الشعبة الإحصائية بإعداد مشروع أولي لتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وتعميمه بوصفه وثيقة معلومات أساسية خلال دورة اللجنة الإحصائية لعام ٢٠٠٢.

آذار/مارس ٢٠٠٢

تقوم اللجنة الإحصائية في دورتها لعام ٢٠٠٢ باعتماد التقييم التقني لمؤشرات المؤتمرات؛ وتقديم توصيات فيما يخص القائمة المحدودة للمؤشرات واقتراح آلية لاستعراض المؤشرات التي ستقترح في المستقبل.

وتتولى الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، في أعقاب دورة اللجنة الإحصائية لعام ٢٠٠٢، وضع الصيغة النهائية لتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي بناء على مقررات اللجنة في دورتها لعام ٢٠٠٢، وذلك بالتشاور الوثيق مع أصدقاء الرئيس (وغيرهم من أخصائيي القطاعات ذوي الصلة).

نيسان/أبريل ٢٠٠٢

تقديم التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.